



بسم الله الرحمن الرحيم



نشرة توعوية مهمة

حول العجز المالي للأونروا والإجراءات المتوقعة اتخاذها لمواجهة الأزمة

وخطورتها على اللاجئين عامة، وكيفية مواجهتها

صادر عن اللجنة الشعبية للاجئين / لجنة وكالة الغوث ولجنة الإعلام

الإخوة الخطباء الكرام:

يرجى من فضيلتكم الاطلاع على هذه النشرة التوعوية لأهميتها، وإبلاغ الجمهور خلال خطبة الجمعة الموافق: 2018/7/20 بمحتواها، **كما ونذكركم بضرورة الدعوة إلى مسيرات العودة وكسر الحصار.**

أولاً/ بداية المؤامرة المتجددة على قضية اللاجئين:

لقد شهدت الشهور الستة الماضية (نهاية يونيو) حالة من عدم الاستقرار خاصة لمخيمات اللاجئين. وقد أدت مسألة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وما تبعها من أحداث في قطاع غزة خاصة مسيرات العودة وسقوط آلاف الشهداء والجرحى إلى التأثير على المجتمع الفلسطيني بشكل كبير وبطرق عدة مما أثار مخاوف لدى الفلسطينيين ووكالة الغوث الدولية اتجاه المستقبل القريب خاصة لقضية اللاجئين ووكالة الغوث.

وعلاوة على ذلك وبتاريخ 2018/1/17م، وبعد قرار الولايات المتحدة الأمريكية بخفض تمويلها لوكالة الغوث بواقع (300) مليون دولار بدأت الأونروا تتحدث عن أزمة هائلة وعجز تمويلي هو الأسوأ في تاريخها حيث بلغ (446) مليون دولار. وأصبح تفويض الأونروا بخطر. واليوم أصبح واضحاً أن وكالة الغوث تواجه أزمة حقيقية وأوضاعاً صعبة من الناحيتين المالية والمؤسسية. إن الأزمة المالية التي تعاني منها (أونروا) مسألة سياسية من واشنطن التي عملت على وقف مساعدتها المقدمة للأونروا، ليس لأنها لا تمتلك المال ولكن لا تريد إعطاءه للأونروا لأسباب سياسية بحتة. حيث تستخدم ذلك للضغط على اللاجئين الفلسطينيين من خلال الأونروا.

ثانياً/ تحركات وكالة الغوث لمواجهة أزمتها المالية وما حققته:

1. عملت على البحث عن شركاء وتحالفات تمويل جديدة، بالإضافة إلى إطلاق (حملة الكرامة لا تقدر بثمن).
2. طلبت الأونروا من (25 دولة) من الجهات المانحة تسريع تحويل مساهماتهم المحددة لهذا العام للتغلب على التداعيات الأولية لفقدان التمويل الأمريكي.





3. تحقيق دعم اضافي قارب 200 مليون دولار (100 مليون دولار في مؤتمر روما و100 مليون دولار من تعهدات مالية قدمت بعد المؤتمر). أما مؤتمر المانحين في نيويورك فقد استلمت الاونروا تعهدات إضافية بلغت (38) مليون دولار فقط.

4. إن المبلغ الإجمالي الجديد من الدعم المحقق للأونروا منذ بداية الأزمة بلغ (238 مليون دولار) من أصل (446) مليون إجمالي العجز. وبالإضافة إلى الموارد التي أضيفت لدعم احتياجات التدخلات الصحية الأخيرة في غزة بمبلغ (10 ملايين دولار) فإن مبلغ العجز المالي المتبقي قد تقلص إلى (217 مليون دولار).

ثالثاً/ التدابير الصعبة التي ستتخذها الأونروا لمواجهة العجز المالي:

على الرغم من أن معدلات الفقر والبطالة تصل في قطاع غزة لمستويات عليا واعتماد ما يقارب (مليون لاجئ)، على المساعدات الغذائية من الأونروا ستعمل الأونروا على توفير التمويل لها عبر ميزانية البرامج الرئيسية. وهذا يتطلب قيام الأونروا بإجراء تعديلات في التدخلات الأخرى وهي:

1. وقف برنامج الصحة النفسية المجتمعية للوكالة في العيادات والمدارس.
2. ستعمل الأونروا على وقف تدخل المال مقابل عمل أي برنامج خلق فرص العمل في غزة بحجة أن التمويل لم يعد متوفراً للاستمرار به على نفس المستوى الحالي.
3. أما المساعدات المالية الانتقالية للمساكن (بدل سكن) سيتم وقفها أيضاً مع التأكيد أنه تم الموافقة على الدفعة الموجودة بنهاية شهر 2018/7 فقط.
4. في ضوء العجز الموجود لدى الأونروا فإن مصير موظفي برنامج الطوارئ والبالغ عددهم 956 موظفاً مهدد بالفصل.
5. هناك خطر تأجيل افتتاح المدارس في موعدها المحدد نهاية أغسطس، وذلك لوجود عجز يقدر بـ 217 مليون دولار التي قد تؤدي لتأخير افتتاحها.
6. إغلاق باب التوظيف بالأونروا ووقف تثبيت الموظفين العاملين على بند المياومة.

رابعاً/ المخاطر التي تحيط ببرنامج الخدمات الاجتماعية (التموين):

هناك مخاطر تحيط ببرنامج الخدمات الاجتماعية (التموين) التي تتضمن شبكة الأمان الاجتماعي والكابونة البيضاء، حيث التخوفات تدور حول مقترحات تتلخص في:

1. أن الأونروا ستقوم بتوزيع المساعدات الغذائية للدورة الثالثة للعام 2018م.
2. عدم تمكن الأونروا من توزيع الدورة الرابعة نهاية العام الجاري، وذلك لوجود عجز يقدر بـ 217 مليون دولار التي قد تؤدي لعدم صرفها.





3. دمج شبكة الأمان الاجتماعي (الكابونة الصفراء) و(الكابونة البيضاء) في فئة واحد.
4. تقوم الأونروا بدراسة تحويل المساعدات الغذائية (التموين) إلى قسائم شرائية بقيمة مالية ما بين (23 إلى 25 دولار للفرد الواحد) كل ثلاث شهور.
5. قيام إدارة الأونروا عبر شركة أبحاث ودراسات بريطانية مختصة بتنفيذ جلسات تقييم المساعدات الغذائية مع الحالات المستعيدة بغرض تحويلها إلى قسائم شرائية.

والتخوفات من هذا الأمر تدور حول عدة تساؤلات تتلخص بالتالي:

- ما مدى استفادة اللاجئ من هذه القسائم الشرائية؟
- هل سيتم ربط قيمة الدولار بالمتغيرات الاقتصادية؟
- ما نوعية وجودة وكمية المواد التي ستقدمها القسائم للاجئ؟
- ما مصير الموظفين والعاملين في برنامج الخدمات الاجتماعية؟
- ما هو مصير موازنة التوزيع التي كانت مرصودة على حساب برنامج الخدمات الاجتماعية؟ وهل سيتم تحويلها لنظام القسائم الشرائية أو سيتم اقتطاعها للتوفير على الأونروا ولن يستفيد منها اللاجئ؟

خامساً: ما هو المطلوب من المجتمع الفلسطيني عامة اتجاه هذه الأزمة:

1. تحقيق الوحدة الوطنية والالتفاف حول قضايانا الوطنية والدفاع عنها موحدين.
2. التأكيد على استمرار عمل الأونروا إلى أن يتم إيجاد حل عادل للاجئين الفلسطينيين.
3. دعوة المفوض العام للأونروا بمطالبة المانحين والدول المضيفة دعم برامج الأونروا وتغطية العجز المالي البالغ 217 مليون دولار والذي يشكل أكبر عجز شهدته الأونروا.
4. الاستجابة الدائم للاحتشاد دفاعاً عن حقوق أبناء شعبنا في المخيمات، والمشاركة المستمرة في ساحات الاحتجاج لكي تصل الرسالة قوية للعالم.
5. توعية الجمهور الفلسطيني بالمخططات التي تستهدف قضية اللاجئين، ووكالة الغوث، وخطورة ذلك على اللاجئين وعلى المجتمع عامة، وكيفية التصدي لها.



وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - الإدارة العامة للوعظ والإرشاد

waz.irshad@gmail.com-www.palwakf.ps

التويتر: twitter.com/Palirshad | الفيسبوك: facebook.com/Palirshad

